



Land Tenure and Industries in the Regency of Tripoli (1711–1835 AD)

Mohammed Asreeti Sgateeb Salem *

Department of History, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Libya

الأراضي والصناعات في ولاية طرابلس الغرب (1711-1835 م)

محمد اسريتي شطيب سالم *

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: mohmmedsalem@bwu.edu.ly

Received: January 14, 2026

Accepted: March 25, 2026

Published: April 05, 2026

Abstract:

This research investigates the economic landscape of the Regency of Tripoli during the Karamanli era (1711–1835 AD), focusing on land tenure systems and industrial crafts. The study explores various patterns of land ownership, including private, tribal, endowment (Waqf), and state-owned (Amiri) lands, highlighting how natural factors like water scarcity and primitive irrigation methods influenced agricultural productivity. Agriculture formed the backbone of the economy, with significant production of cereals, vegetables, and fruit trees, particularly olives and date palms in coastal areas and oases. Parallely, the study examines the modest yet essential industrial sector, which relied heavily on manual labor and local raw materials. Key industries included textiles (wool and silk), tanning, leatherwork, pottery, and metallurgy, often organized into specialized guilds and markets. The research concludes that while the Regency possessed diverse resources, the later years of the Karamanli reign were marked by economic fluctuation and decline due to administrative neglect, excessive taxation, and a lack of technical modernization, which hindered the sustainable development of the province's wealth.

Keywords: Karamanli Era, Tripoli Regency, Land Tenure, Traditional Industries, Agricultural Economy, Libya History.

المخلص

يتناول هذا البحث المشهد الاقتصادي في إيالة طرابلس الغرب خلال العهد القرمانلي (1711-1835م)، مع التركيز على نظم حيازة الأراضي والصناعات الحرفية. تستعرض الدراسة أنماطاً مختلفة لتملك الأرض، تشمل الأراضي الملك، والقبلية، والموقوفة (الوقف)، والأراضي الأميرية، وتسلط الضوء على كيفية تأثير العوامل الطبيعية مثل شح المياه وطرق الري البدائية على الإنتاجية الزراعية. شكلت الزراعة عماد الاقتصاد، مع إنتاج ملموس للحبوب والخضروات والأشجار المثمرة، ولا سيما الزيتون ونخيل التمر في المناطق الساحلية والواحات. وبالتوازي مع ذلك، تفحص الدراسة القطاع الصناعي المتواضع والضروري، الذي اعتمد بشكل كبير على العمل اليدوي والمواد الخام المحلية. شملت الصناعات الرئيسية المنسوجات

(الصوف والحريز)، والدباغة، والمصنوعات الجلدية، والفخار، والمعادن، والتي نُظمت غالباً في طوائف حرفية وأسواق متخصصة. تخلص الدراسة إلى أنه على الرغم من امتلاك الإيالة لموارد متنوعة، إلا أن السنوات الأخيرة من الحكم القرمانلي تميزت بالتذبذب والركود الاقتصادي نتيجة الإهمال الإداري، والضرائب الباهظة، وغياب التحديث التقني، مما أعاق التنمية المستدامة لثروات الولاية.

الكلمات المفتاحية: العهد القرمانلي، إيالة طرابلس، ملكية الأرض، الصناعات التقليدية، الاقتصاد الزراعي، تاريخ ليبيا.

المقدمة:

تعد الأرض حجر الزاوية في مسار التاريخ الإنساني، والركيزة الأساسية التي قامت عليها الحضارات عبر العصور، باعتبارها المستودع الأول للموارد الطبيعية والمحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي. وتتضاعف القيمة الاستراتيجية للأرض بما تحتويه من ثروات وبقدرة الإنسان على تطويعها واستغلالها، سواء في النشاط الزراعي أو الرعوي. وتخضع عملية الإنتاج الزراعي وتطوره لشبكة معقدة من العوامل؛ منها الطبيعية المرتبطة بالطقس، ووفرة المياه، وخصوبة التربة، إضافة إلى "الموقع الجغرافي" الذي يلعب دوراً محورياً في ربط مناطق الإنتاج بمراكز التوزيع والتصريف، وهو ما يبرز في دراسات التطور العمراني والحضاري للمراكز الإسلامية مثل القيروان¹ (Ahmed, 2025). كما تبرز العوامل البشرية من خلال جودة الأدوات، واختيار البذور، والجهد الإنساني المنظم، وهي عناصر تشكل في مجموعها طبيعة "الهوية الاجتماعية" وأنماط الاستقرار² (Ogrban, 2025).

إن توفر هذه العناصر أو غيابها ينعكس مباشرة على نظم ملكية الأرض وطرق استثمارها. وفي سياق إيالة طرابلس إبان العهد القرمانلي (1711-1835م)، برزت "الملكية الجماعية" كنموذج اقتصادي واجتماعي فريد، حيث ارتبطت الأرض بنظام التقسيم السنوي بين العائلات، لتشمل مساحات مخصصة للزراعة وأخرى للرعي. ورغم أن إدارة هذه الأراضي كانت تخضع لسلطة القبيلة وأعرافها، إلا أنها ظلت مرتبطة بالسيادة العليا للدولة القرمانلية التي اعتبرت نفسها المالك الحقيقي للأرض، مما أوجب على القبائل دفع ضرائب دورية كانت تُحصل غالباً عينا³ (Salem, 2026). هذا النظام الضريبي كان جزءاً من هيكلية اقتصادية أوسع تسعى لتأمين موارد الإيالة في ظل طموحات التوسع والسيادة⁴ (Ahmed, 2025).

علاوة على ذلك، تنوعت أنماط الملكية لتشمل "الملكية الفردية"، التي تركزت بوضوح في الشريط الساحلي ومناطق الواحات. تميزت هذه الحيازات بنشاط زراعي كثيف استند إلى توفر الموارد المائية، مثل العيون والآبار، مما شجع الأهالي على الاستقرار والفلاحة⁵ (Khalifa, 2026). وقد ساهم استقرار الحالة الأمنية في تلك المناطق في ازدهار الحرف اليدوية والنشاط الاقتصادي الذي لعبت فيه المرأة دوراً فاعلاً في سياق الحواضر المغاربية⁶ (Ogrban, 2025)، مما يعكس حيوية المجتمع في مواجهة التحديات الاقتصادية.

¹ Salem, M. A. S. (2026). The Foreign Trade Relations of the Regency of Tripoli with the Italian City-States during the Karamanli Era (1711-1835 AD). *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 922-937.

² Ahmed, S. J. I. (2025). Kairouan as a Civilizational Center: A Study in Urban Development Between the 2nd and 4th Centuries AH/8th and 10th Centuries CE. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 418-427

³ Ogrban, F. M. M. (2025). The Impact of Trade Routes on Shaping Hybrid Identity and Social Cohesion in West Africa (11th-14th Centuries AD). *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 1(2), 98-106

⁴ Al-Tamimi, A. K. (1983). Features of the Economic Situation in the Arab Maghreb before Western Colonialism. *Maghreb Historical Review*, Year 10, No. 29-30 (Tunis), p. 113.

⁵ Khalifa, R. M. (2026). The Slave Trade in Africa: Historical Dimensions, Geographical Discoveries, and International Abolition Efforts. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 873-885.

⁶ Salem, M. A. S. (2026). European Plans for the Subjugation of the Tripolitanian Navy (1815-1832 AD). *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 297-309.

إن فهم هذه التحولات في ملكية الأرض واستغلالها لا ينفصل عن السياق الفكري والاجتماعي للإيالة؛ إذ يمثل النشاط الاقتصادي انعكاساً لمنظومة "العمران" التي ناقشها ابن خلدون، حيث يتأثر تشكل الشخصية والمجتمع بالعوامل الدينية والبيئية والاقتصادية المحيطة¹ (26Mahrah, 20). كما أن تطور هذه العلاقات التجارية والإنتاجية وضع إيالة طرابلس في قلب التفاعلات الدولية، سواء عبر علاقاتها مع المدن الإيطالية² (Salem, 2026) أو من خلال دورها في طرق التجارة الصحراوية التي ربطت المغرب العربي بغرب أفريقيا، مما ساهم في تشكيل هوية اجتماعية مهجنة قائمة على التبادل الثقافي والاقتصادي³ (Ogrban, 2025؛ Ahmed, 2025).

بناءً على ذلك، تبرز دراسة ملكية الأرض في العهد القرمانلي ليس فقط كبحت في النظم الجبائية، بل كقراءة في آليات التوازن بين السلطة المركزية والقوى القبلية، وفي كيفية استجابة المجتمع الليبي للمتغيرات الدولية والضغوط الأوروبية التي استهدفت سيادة الإيالة البحرية والاقتصادية خلال تلك الحقبة التاريخية الحرجة. (Salem, 2026).

تمثل الأرض منذ أقدم العصور أهمية كبرى في التاريخ الإنساني باعتبارها مصدر جميع الموارد الطبيعية والاقتصادية وتزداد قيمتها وأهميتها بما تحويه من ثروات، وما يحققه الإنسان من نجاحات في استغلال أكبر قدر منها سواء أكان ذلك في مجال الزراعة أو الرعي، وتتحكم في عملية الإنتاج الزراعي وتطويره وزيادته عدة عوامل بعضها طبيعياً وبعضها الآخر من صنع الإنسان ذاته، فمن العوامل الطبيعية على سبيل المثال الطقس وتوافر المياه وخصوبة التربة، والموقع الجغرافي، الذي يجعلها قريبة من مراكز توزيع وتصريف المنتجات أو بعيداً عنها، وتتمثل العوامل البشرية في نوعية المعدات، والأدوات الضرورية لعملية الإنتاج، كما تتمثل في البذور والجهد الذي يبذله الإنسان من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، ولاشك أن توافر هذه العناصر من عدمه يؤثر تأثيراً مباشراً في نوع الملكية وطبيعتها وطرق استغلال الأرض واستثمارها. وتعتبر الملكية الجماعية أحد أشكال الملكية في إيالة طرابلس، خلال الحكم القرمانلي حيث ارتبطت الأرض بالتقسيم السنوي للأراضي وتوزيعها على العائلات سنوياً، وكان نصيب كل عائلة أو فرد يشمل أرض تُستغل في أغراض مختلفة مثل الزراعة والرعي، وعلى الرغم من أن الإدارة لهذا النوع من الأراضي كانت خاضعة لسيادة القبيلة، إلا أنها مُلزَمة بدفع الضرائب المقررة للسلطة الحاكمة التي تُعتبر هي المالكة الحقيقية لكل الأراضي ومن حقها فرض الضرائب، والتي غالباً ما تُؤخذ عيناً⁽⁵⁾.

¹ Ahmed, S. J. I. (2025). Trade Relations between the Almoravid State and the Kingdoms of Western Sudan (448-541 AH / 1056-1147 CE). *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 1(2), 158-170.

² Ogrban, F. M. M. (2025). The Economic Role of Women in Handicrafts within Maghrebi Cities during the Marinid Era: A Reading of Hisbah Records. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 796-808; See also: Masoud, H. A. R. (2025). The Intellectual Contribution of Women during the Hafsid Dynasty. *Comprehensive Journal*, 224-230.

³ Mahrah, H. A. O. A. (2026). Character Formation In Light of Religious Influences: A Comparative Descriptive-Analytical Study between Ibn Khaldun's Theory of Umran and Arab Society In the Digital Age. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 418-438; Ghomid, E. E. A. (2025). Reconstructing the Historical Methodology in Reading Texts. *Comprehensive Journal*, 76-87.

⁴ Humidan, F. M. A. S. (2025). The Traveler as a Media Tool in the Ottoman Era (1500 AD–1800 AD). *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 57-66.

⁽⁵⁾ عبد المالك خلف التميمي، ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار الغربي، المجلة التاريخية المغربية، السنة (10)، عدد مزدوج 29-30، (تونس، يوليو 1983م)، ص 113.

وتنوعت ملكية الأرض في الإيالة خلال الحكم القرمانلي ، فهناك الملكية الفردية ، وتمثلت في حيازات صغيرة في المنطقة الساحلية ، ومناطق الواحات، وهذه تُستغل من قبل مالكيها ، وهي خاضعة لسيطرة السلطة من الناحية الجبائية والأمنية وشهدت هذه الأراضي نشاطاً زراعياً كبيراً ، فأقبل الأهالي على فلاحتها وخاصة في أطرافها ، حيث توجد بعض العيون تقوم عليها زراعة بعض الحقول، والتي عادةً ما تكون خارج الواحة، وشجع على الاستقرار في هذه المنطقة حالة الأمن إضافة إلى وفرة المياه نسبياً⁽¹⁾. ويمكن تقسيم ملكية الأرض إلى عدة أنواع أهمها:

1. الأراضي المملوكة ملكية خاصة: وهي تُدار بواسطة مُلاكها الذين يدفعون عنها الضرائب ويتصرفون فيها من دون إذن، ورقية هذا النوع من الأراضي تعود لأصحابها ويتم توارثها، وتركز هذا النوع من الملكية في المناطق الساحلية والواحات، وهي مساحات صغيرة تعتمد على الري الدائم والجهد العضلي وبساطة المعدات الزراعية ، ما أدى إلى تحديد المساحة المزروعة ومن ثم الإنتاجية ، وتحدد أشكال الملكية الخاصة من خلال عدة قنوات ، كالشراء⁽²⁾.

وهناك طريقة أخرى لتملك الأرض وهي (الهبة) فقد يهب أحد الأبناء أبناءه أو أحفاده قطعة من أرض ، وبمرور الوقت والحيازة والاستغلال ، تُصبح تلك الأرض ملكية خاصة ، وقد يتسبب ذلك في نزاعا بين الورثة ، ومثال ذلك ما ورد في أحد سجلات المحاكم الشرعية بهذا الخصوص " ... على مال ومُلك المدعيين وأخيهم الثُلث شائعاً في كامل السانية ، وما اشتملته الكائن مكانها بالجديدة من ساحل طرابلس داخل يد المدعيين المذكورين وأخيهم بالصدقة من جدهم أبي عيسى ... " ⁽³⁾.

وبالإضافة إلى الهبة هناك الرهن وهو أن يقوم شخص برهن أرضه لدى أحدهم مقابل قرض مالي معين ، وفي حالة عجزه عن التسديد، تُؤول تلك الأراضي لصاحب المال والذي يُصبح من حقه قانوناً إما بيعها لاسترداد ماله أو الإبقاء عليها كملك خاص له . وإلى جانب ما تقدم هناك ما يتعلق بإحياء الأراضي الموات ، فقد تم استصلاح مساحات واسعة منها شمال بنغازي ، بفصلها ، وتسييجها بالتين الشوكي ، وإصلاح تربتها الرملية ، وتعود ملكية تلك الأرض بعد ذلك إلى مستغليها الأول الذي عليه خدمتها بعد فصلها عن الرمال الغربية⁽⁴⁾.

كما أن الإرث هو أحد أنواع التملك الخاص بالأرض ، وهو أسلوب مقبول لدى الجميع لارتباطه بالشريعة الإسلامية ، ويوجد كثيرٌ من الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الشرعية التي تؤكد على الملكية بالإرث ، مثال ذلك التي تقول بأن " ... المدعي يملك قطعة أرض مُعدة للحرثة والزراعة بأرض السبعة داخله يده بالإرث عن والده " ⁽⁵⁾.

وهذا النوع تنطبق عليه إجراءات الأملاك الخاصة من حيث التصرف ، وقد ساهم هذا النوع من التملك في انتشار الملكية الخاصة من خلال تقسيم الأراضي بين الورثة.

2. الأراضي القبلية: ساد هذا النوع من التملك الجماعي في الدواخل ، حيث تخف سيطرة السلطة الحاكمة ، وتدار هذه الأراضي من قبل القبائل وفق أعرافها السائدة ، وكانت السلطة تتدخل أحياناً لفض الخلافات بين القبائل وإعلان خضوعها ، وللاعراف و التقاليد القبلية أثرها في الحفاظ على التقسيمات بالرغم من عدم تدوينها في السجلات الرسمية للإيالة فحتى تلك الفترة لم يكن الليبيين قد عرفوا بعد (التسجيل العقاري) الرسمي للأراضي ، وتقسيم الأراضي يتم سنوياً من خلال شيخ القبيلة مع بعض الأعيان على العائلات ، وتتداول العائلات عادة فيما بينها أراضي القبيلة في كل سنة دون أن يكون لعائلة معينة أرضاً معينة دائماً ، وحقق هذا النظام نوعاً من المساواة والعدل في استغلال الأراضي ، إلا أنه من ناحية أخرى كان عاملاً في عدم استقرار السكان ونشوء خصومات حادة على الأرض خاصة بين القبائل المتجاورة ، وقد كان بعضهم

(1) أرفين فون باري، رحلة إلى غات وبلاد الأبير ، ترجمة عماد الدين غانم ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، (طرابلس - 1995م) ، ص 189 ، كذلك K.Mclahlans ، ملكية الأرض والتغير الاقتصادي في منطقة طرابلس ، مجلة كلية الآداب ، ع (2) ، (بنغازي 1996م) ، ص 87.

(2) علي همت الآفسي ، أبو الفتح السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية وصيانة العدلية ، ترجمة محمد حسان عزيز ، نشر محمد ساسي أمين ، (القاهرة ، 1953م) . ص 124.

(3) د. م. ت. ط. س. م. ش . ط . سجل رقم (78) ، (25 ذى الحجة 1289هـ) ، بدون رقم صفحة.

(4) هنري بنشي ، فريدريك بنشي ، الأخوان بنشي والساحل الليبي 1821 - 1822م ، ترجمة الهادي أبو لقمه ، ط (1) ، جامعة قار يونس ، (بنغازي ، 1996م) ، ص 235.

(5) د . م . ت . ط . س . م . ش . ط . سجل بدون رقم لسنة 1301 هـ ، بدون رقم صفحة.

في غياب القانون يقوم بالاستيلاء على أرض ليست له فيحترتها أو يزرعها ، وحين يَدُبُّ الخلاف بين المستغل وصاحب الأرض الحقيقي كان يُحسم بأن يدفع المزارع رُبع ما تنتجه الأرض من محصول إلى صاحب الأرض⁽¹⁾.

3. **الأراضي الموقوفة " أراضي الوقف "**: وهي التي أوقفها أصحابها لإنفاق عائداتها في سبل الخير وأوجه البر مع منع بيعها ، وقد يكون الوقف لصالح النفس أو الذرية وهو ما يعرف (بالحبس) وكثيراً ما يتم تدوين هذا الوقف في المحاكم لتحديد أوجه الإنفاق على المؤسسات العلمية كالمساجد والزوايا وبعض المؤسسات الاجتماعية المختلفة⁽²⁾.

4. **الأراضي الأميرية** : وتعود ملكيتها لبيت المال وتعرف (بالأراضي الحكومية) وكانت السلطة تتصرف فيها بالإقطاع أو البيع أو الهبة سواء للقبائل أو للأفراد ، وتُعطى للمستفيدين بسند مقابل مبلغ مالي على أن يتصرف فيها تصرف المالك ، وكان التملك يتم إما على حاجة الخزينة للمال أو وقاية للأرض من التعطل وانقطاع غلتها، ويُمنح حق الاستغلال لمن يكون لهم استحقاق في بيت المال أو الذين سبقت لهم خدمات مادية أو علمية أو أدبية⁽³⁾.

5. **الأراضي المتروكة** : وهي التي يتم استغلالها من قبل سكان القرى مثل المراعي أو الأراضي التي تستغل من قبل جميع الناس ، مثل الطرق ، أو الساحات العامة ، التي تُتخذ كأسواق أو مقار تجمع.

6. **الأراضي الموات** : وهي التي لم تكن في تصرف أحد ، ولم تخصص منذ القدم لأهالي القرى أو القصبات، وتبعد عن القرية أو القصة بدرجة لا تسمع بها صيحة الرجل الجهير من أقصى العمران كالجبال والصحارى⁽⁴⁾.

الري : تعتمد الزراعة بصفة عامة على الري ، إما من مياه الأنهار أو الآبار ، أو العيون أو الأمطار ، غير أن إيالة طرابلس كغيرها من إيالات المغرب العربي ، تعاني من الشح الكبير في المياه، فالغالب على هذه المنطقة المناخ الصحراوي، الذي يتميز بعدم انتظام سقوط الأمطار، هذا في المنطقة الشمالية الساحلية ، أما في الجنوب فيندر سقوط الأمطار لذلك فالحصول على المياه يعد من أكبر المشاكل التي تواجه الإيالة ، خاصة لبلاد تعتبر من المناطق الجافة قليلة الأمطار، بما في ذلك المناطق الساحلية ، وتتراوح نسبة الهطول ما بين 100-400 ملم في السنة، وتغيب تماماً في أشهر الصيف كما أن السنين التي تهطل فيها أمطار كافية تحقق مواسم جيدة غير منتظمة⁽⁵⁾.

وتقل كمية الأمطار تدريجياً ، كلما اتجهنا جنوباً مبتعدين عن الساحل حتى تصل درجة العدم، وتعمل الأودية المنحدرة من المرتفعات على إيصال المياه إلى مناطق شتى ، وبالتالي تُسهم في حقن الأرض بكميات من المياه يُنشط الإنسان في استخراجها ، بحفر آبار متعددة في أراضيها، وكان الاعتماد على مياه الأمطار لري مجمل الأراضي المزروعة، ويُستفاد من الآبار بشكل كامل لتأمين الري الذي لم تكن تكفيه مياه الأمطار⁽⁶⁾.

لذلك كان التركيز في الري على استخراج المياه من الآبار ، وكان هذا العمل يتم بأسلوب بدائي ، حيث يقوم على جهد مشترك بين الحيوان والإنسان الذي يُعرف محلياً باسم (الجباد) ويعمل هذا الجباد لفترة طويلة من أجل سحب كمية بسيطة من الماء ، قد لا تكفي لري محاصيله ؛ كما أن حفر الآبار يكلف وقتاً وجهداً كبيرين ، بالإضافة إلى أن قنوات الري الترابية المستعملة تُساهم في تسرب كميات كبيرة من المياه ، وبالتالي تؤثر في المخزون المائي وقلة تجده خاصة مع انعدام هطول الأمطار⁽⁷⁾.

(1) مختار محمد الأمير ، ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس خلال العهد العثماني الثاني 1815-1911م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة السابع من أبريل ، (الزاوية ، 2003م) ، ص 34.

(2) الدستور .ترجمة نعمة الله نوفل الخوري ، ج(1)،المطبعة الأدبية،(بيروت 1885م)، ص 37 كذلك : مختار محمد الأمير ، المرجع السابق ، ص 35.

(3) علي همت ألافسكي ، المصدر السابق ، ص 124.

(4) الدستور ، المصدر السابق ، ص 37.

(5) محمد ناجي و محمد نوري ، طرابلس الغرب ، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان ، مكتبة الفكر ، (طرابلس،1973م) ، ص 36.

(6) أنتوني جوزيف كاكيا ، ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني 1835-1911م، ط(1) ، دار الفرجاني، (طرابلس ، 1975 م) ، ص 100.

(7) مختار محمد الأمير ، المرجع السابق ، ص 50 ، وغيرها رد . رولفس ، رحلة عبر إفريقيا ، مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا 1865-1867م،ترجمة عماد الدين غانم ، ط(1) ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، (طرابلس، 1996م) ، ص 140.

الزراعة وأنواعها : تعتبر من أهم الحرف التي عرفها الإنسان منذ الأزل ، لأنها ارتبطت بأهم احتياجاته اليومية المتمثلة في غذائه وكسائه، فالمنتجات الزراعية هي المصدر الأول للمواد الغذائية التي يعتمد عليها الإنسان في معاشه كما أنها تُقدم أهم المواد الأولية في الصناعة ، فالقطن والكتان من أهم المواد المستخدمة في صناعة المنسوجات ، والأخشاب ضرورية للبناء والوقود ولصنع كثير من الأثاث المنزلي وبناء السفن، ثم إن كثيراً من الأصباغ والعطور والأدوية تعتمد علي المنتجات الزراعية ، و إيالة طرابلس كغيرها من البلاد تعتمد اعتماداً كبيراً علي الزراعة ويشغل فيها حوالي 80 % من الأهالي ويتقنونها ويهتمون بها . فالزراعة تُعد الحرفة الرئيسية للسكان في الإيالة ومن أهم مصادر دخلها ، ومن خلال الضرائب المفروضة علي المحاصيل الزراعية احتلت الزراعة المكانة الأولى في مصادر دخل الإيالة ، وعُدت الأرض كأحد المعايير الحقيقية لقياس ثروة الأفراد والأسر والجماعات (1).

وتعتبر المناطق الساحلية أكثر خصوبة ، وتمتد من رأس مصراته شرقاً إلي الزاوية غرباً بمسافة 150 ميلاً وبعرض 40-60 ميلاً ، أما مساحة فزان البالغة حوالي 20000 ميل² فمنها حوالي 3000 ميل² عبارة عن واحات تركز في إنتاجها على التمور خاصة (2).

إلي جانب بعض المناطق الداخلية كتلك الممتدة فيما بين وادي بني وليد الذي يحتوي علي أعداد وفيرة من أشجار الزيتون ، وبين وادي سوف الجين الممتد من الزنتان غرباً وحتى خليج سرت شرقاً ، والجانب العلوي من هذه البقعة غني بأشجار التين أما الجانب الأوسط من هذه المنطقة فينتج علي وجه الخصوص القمح والشعير ، أما الجانب الأخير وهو القريب من البحر فينتج التمور بوجه خاص ويتمثل في منطقة تاورغاء (3).

ويصف الرحالة الجزائري (الحسين الورتيلاني) بعض الأقاليم الخصبة الأخرى في الإيالة مثل الجبل الأخضر بقوله " واسع الأطراف ، كثير الشجر عام الخصب ؛ وان جهات بنغازي طيبة المزارع وبها بساتين، أما إجدابيا فيقول عنها أن أرضها طيبة فيها خصب وزرعها طيب ، أما جهات برقة فيذكر أنها غنية بأشجار التين والخروب (4).

وعلي الرغم من أن الزراعة في العهد القرمانلي ، كانت هي العماد الأساسي لحياة غالبية الليبيين ، إلا أنها كانت بدائية الأساليب ، وتعاني من أزمات ومشاكل لم يكن باستطاعة المزارع التغلب عليها ، مثل محدودية المياه ، والظروف المناخية التي كان لها دور حاسم في وفرة المحاصيل أو قلتها إلي غير ذلك من المشاكل ، مثل إنهاك التربة بزراعها كل سنة و في كل موسم وعدم تركها دون زراعة لفترة تسترد فيها عافيتها وهذا راجع لجهل الفلاح وعدم معرفته بوسائل تقوية وتغذية التربة وانتشار الآفات الزراعية يرافقه جهل الفلاح بسبل مكافحتها .

المناطق الزراعية الساحلية : وتمتد علي طول الساحل وتشكل مركز الثقل الاقتصادي والسياسي والسكاني ، وأهم سهول هذه المنطقة سهل الجفارة وهو أهم الأقاليم الزراعية في الإيالة ويضم أكثر من 60 % من السكان ومن نشاطهم الزراعي ويعتمد علي مياه الأمطار إضافة إلي المياه الجوفية الكامنة في الطبقات العليا علي أعماق قليلة ، الأمر الذي جعل الزراعة كثيفة ومتنوعة (5).

وتنتشر المزارع فيه بشكل مبعثر في مساحات صغيرة تفصل بينها كثبان رملية، وأهم مزرعاته الحبوب (القمح والشعير) ، والزراعة فيه بعلية نظراً لقلّة سقوط الأمطار ويخترقه بعض الأودية مثل وادي الهيرة والمجنيين ووادي الحي (6).

(1) سلامة مخلوف ، الإصلاحات العثمانية وأثرها في ولاية طرابلس 1839-1911م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم ، (جامعة السابع من أبريل، 1997م) ، ص 84.

(2) القفصل جاغو ، تقرير عن أحوال الزراعة والبستنة والموارد الطبيعية لولاية طرابلس 29 مايو 1900م، مجلة الشهيد ترجمة نادية كاجيجي ، مركز جهاد الليبيين ، ع (7، 8) ، (أكتوبر 1986-1987 م) ، ص 326.

(3) أ. الفارس تستا ، عرض إحصائي عن ولاية طرابلس ، ترجمة حامد أوحيدة ، مجلة الشهيد ، ع (9) (أكتوبر ، 1988م) ، ص 245-246.

(4) ناصر الدين سعيدوني ، ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون . المرجع السابق ، ص 124.

(5) محمد ناجي ، محمد نوري ، المرجع السابق ، ص 38.

(6) عبد القادر جامي ، من طرابلس إلى الصحراء الكبرى ، ترجمة محمد الأسطى، ط (1) ، دار المصراطي للطباعة، (طرابلس ، 1974 م) ، ص 30 . كذلك : محمد إبراهيم حسن ، دراسات في جغرافية ليبيا و الوطن العربي ، (بنغازي - د.ت) ، ص 422.

سهل سرت : وهو غني بالمياه الجوفية وتتخلله مساحات من السباح ، منها سبخة تاورغاء ، وأم الأدهم ، وفيه بعض الوديان مثل سوف الجين وزمزم والتي الكبيرة وهي وديان جافة لا تجري فيها المياه إلا وقت سقوط الأمطار (1).

أما سهول المنطقة الشرقية والجبل الأخضر فتضم سهل بنغازي الذي يمتاز بخصوبة أرضه وآباره العديدة ، وأشهر أوديته السديب والقطارة وغيرها، كذلك سهل درنة وهو سهل ضيق بسبب اقتراب هضابه الصخرية من البحر، إلى جانب سهل المرج وهو من اخصب المناطق الزراعية للإيالة ، خاصة في إنتاج الحبوب (2).

أما سهول منطقة فزان فهي تُعد من أوسع المناطق في الإيالة وأكثرها جفافاً ، وتضم بعض الوديان الصالحة للزراعة مثل وادي الشاطئ ووادي الأجال ومنطقة سبها ، وتتميز بوفرة المياه الجوفية فيها التي كانت وراء انتشار الزراعة ووجود السكان (3).

ويضم منخفض الكفرة مجموعة من الواحات ، أهمها الجوف والهوري و تازربو، وفي المنخفض تمتد الطبقات الأرضية الغنية بالمياه العذبة وتنتشر العيون والآبار علي مساحات شاسعة من المنخفض ، وتمتاز واحة غدامس بتربتها الجيدة ومياهها الجوفية الوفيرة وبها بعض العيون مثل عين الفرس وعين عياد (4). إن الرقعة الجغرافية الشاسعة للإيالة واختلاف الظروف الطبيعية المؤثرة علي الزراعة فرضت علي البلاد تحديد المناطق الصالحة للزراعة في المناطق الساحلية والواحات والجبل الأخضر وسهل المرج وأودية فزان حيث تتوفر المياه اللازمة لنجاح الزراعة ، وتبعاً لذلك انقسمت الزراعة في الإيالة إلي نوعين : زراعة مروية قائمة علي المياه المستخرجة من الآبار أو العيون ، وزراعة بعلية معتمدة علي الأمطار الموسمية تتمثل في زراعة الحبوب بأنواعها.

الزراعة المروية : وتعتمد علي المياه الجوفية في السهول والواحات ، حيث خصوبة التربة وسهولة الحصول علي المياه الجوفية التي لا يتعدى عمقها ما بين (2-12م) (5).

وتركز هذا النوع من الزراعة في الأراضي المملوكة ملكية خاصة ، والتي تُستغل في إنتاج الخضراوات التي تستهلك محلياً . وقد شكل الري في هذه المزارع عقبة في طريق التوسع ، فبالرغم من توفر العديد من الآبار إلا أنها لم تكن كافية ، وكان الري الدائم يقوم به الأفراد عن طريق سحب المياه من الآبار بواسطة الحيوانات وتجميعها في أحواض ثم توزيعها بواسطة قنوات علي البساتين (6).

وقد حرصت السلطة الحاكمة علي الاهتمام بالمياه والمحافظة عليها فمكنها ذلك من الحصول علي مردود مادي مباشر ، ففي منطقة غدامس المعتمدة في ري مزارعها علي مياه عين الفرس ، أصبح المستغلون للمياه مطالبين بدفع قيمة محددة عن كل ساعة مائية يستهلكونها ، وقد استتنت السلطة أولئك الذين يملكون حصصاً متوارثة في استهلاك كميات معلومة دون مقابل (7).

وكان لوفرة المياه السطحية في الواحات أثرها في ازدهار زراعة النخيل ، التي تنتج أفضل أنواع التمور ، والتي وصل عددها ما يقرب من 300 ألف نخلة (8).

وقد مكنت وفرة المياه في منطقة فزان من التوسع في زراعة الخضراوات وأشجار الفاكهة والحبوب ، كما مثلت أشجار الحمضيات إحدى الزراعات المعتمدة علي الري ، وقد اشتهرت زراعتها في منطقتي طرابلس والزاوية لملاءمتها لهذا النوع من الزراعة (9).

الزراعة البعلية : وتعتمد اعتماداً كبيراً علي مياه الأمطار وكمية سقوطها ، وقد ضم هذا النوع زراعة بعض الخضراوات والبقول والشعير والقمح اللذان يمثلان الغذاء الرئيس للسكان، وتركزت زراعة الحبوب في

(1) محمد المبروك المهدي ، جغرافية ليبيا البشرية ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان (طرابلس، د.ت)، ص 24-25.

(2) محمد إبراهيم حسن ، المرجع السابق ، ص 223. كذلك : محمد المبروك المهدي ، المرجع السابق ، ص 26.

(3) محمد ناجي ، محمد نوري ، المرجع السابق ، ص 25 كذلك : عبد القادر جامي ، المصدر السابق ص 51 – 53.

(4) محمد ناجي ، محمد نوري ، المرجع السابق ، ص 37.

(5) محمد عمر مروان ، سجلات محكمة طرابلس الشرعية (1174 - 1271 هـ / 1760 - 1854 م) دراسة في مصدر تاريخي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الفاتح ، (طرابلس ، 1997 م) ، ص 119.

(6) أنتوني جوزيف كاكيا ، المرجع السابق ، ص 119.

(7) جيمس ريتشارد سون ، ترحال في الصحراء ، ترجمة الهادي أبو لكمة ، ط (1) ، جامعة قاريونس ، (بنغازي ، 1993 م) ، ص 146.

(8) رولفس غير هارد ، المصدر السابق ، ص 179.

(9) عبد القادر جامي ، المصدر السابق ، ص 84.

الأودية كوادي زمزم وسوف الجين وسهول الجفارة والمرج وبنغازي ، حيث تسقط كميات كافية من الأمطار ، ويُعد الشعير أكثر المحاصيل انتشاراً إذ كان يُنتج بكميات كبيرة ويُصدر إلى الخارج في أعوام الخصب ، ويأتي القمح في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في الزراعات البعلية (1).

وأظهرت السلطة الحاكمة اهتماماً كبيراً بأشجار الفاكهة البعلية مثل اللوز والتفاح والتين إضافةً إلى أشجار الزيتون ، ولاشك أن أوضاع الزراعة البعلية غير مستقرة لعدم انتظام هطول الأمطار مما سبب في حدوث أزمات ومجاعات أصابت البلاد في سنوات عديدة ما أدى إلى تدخل السلطات لتخفيف آثارها بتقديم المساعدات للمحتاجين (2).

الأدوات الزراعية المستخدمة : لاشك أن عملية الإنتاج تتحكم فيها عدة عوامل لعل أحد هذه العوامل ذات الدور الفاعل هي المعدات التي تساعد على استغلال الأرض ، وقد اعتمد الفلاح في إعداد الأرض وتمهيدتها للزراعة على أدوات بدائية تستوجب جهده كالمحراث ، وطبيعة هذا المحراث البدائي لا تحقق أهدافها ، وقد صور أحد الكتاب الذين عاشوا تلك الفترة المحراث المستعمل بقوله : "محاربتنا وكل أدواتنا الزراعية من عهد آدم لا تشبع البطن ، ولا تخلص من مشقة" فهي غير قادرة على زيادة الرقعة الزراعية للصعوبة والمشقة التي يتحملها الفلاح خلال عمله إلى جانب بعض المعدات البسيطة الأخرى (3).

- **أنواع المحاصيل :** الصفة الغالبة لمحاصيل الإيالة هي محاصيل البحر المتوسط ، يُضاف إليها المنتجات الصحراوية ، ويخضع الإنتاج بالدرجة الأولى إلى ما يتوافر للمناطق من مصادر مائية ما أثر على المساحة القابلة للاستغلال الزراعي بشكل عام وجعلها تزيد ارتباطاً بتوفير المياه الجوفية في معظم المناطق الساحلية ونطاقات الجبال وبعض الواحات ، وإلى جانب ذلك كانت أراضي الإيالة بفعل طغيان الطابع الرملي عليها غير ملائمة لنمو النباتات باستثناء بعضها مع وجود الماء ، بل إن هذه المناطق الملائمة نجد بعضها تُغطيه تربة سبخية تجعلها غير قابلة للاستغلال بسبب الملوحة ، ويمكن تقسيم المحاصيل الزراعية إلى نوعين أساسيين وهما :

الحبوب : وتحتل المقام الأول من بين أنواع المزروعات الأخرى لأنها تشكل الغذاء الرئيس للسكان ، كما أنها تمثل المورد السنوي الوحيد للدخل لكثير من المزارعين لذلك زاد اهتمامهم بها ، حيث تزرع مساحات شاسعة نظراً لحاجتها للقليل من الماء واحتلت زراعة الشعير القسم الأعظم من الأراضي الزراعية وبعد من أجود الأنواع (4).

والطرق المستخدمة في الزراعة خلال العهد القرمانلي هي ذات الطرق المستعملة في العهد العثماني الأول فلم تُتخذ أية محاولات لتقديم أفكار جديدة ، فعندما تسقط الأمطار في الخريف يتم نثر البذور باليد ثم تحرث الأرض وتُغطى الحبوب أما الحصاد فيتم باستعمال أداة تسمى المنجل ثم يجمع المحصول ليتم درسه على أرض صخرية بواسطة الخيول أو الثيران التي تقوم بدعس الحبوب بقوائمها ، وبالتالي تنفصل حبة القمح عن القشرة ويترك على الأرض إلى حين هبوب الرياح لتعمل على تطاير القشور وتبقى الحبوب التي تختلط بحبات الرمل والزلط وتعتبر على هذه الحالة جاهزة للتسويق (5).

ويتم تخزين الحبوب في أماكن تعرف (بالمُعقّلة) ، والتي تكون ملكيتها خاصة أو عامة للقبيلة ، وتتكون كل مُعقّلة من مجموعة مطامير في الأرض يُخزّن فيها القمح والشعير الذي يبقى بعيداً عن الرطوبة والتسوس ويظل صالحاً لعدة سنوات (6).

وتقول (المس توللي) في كتابها عشر سنوات في بلاط طرابلس " في طريق عودتنا إلى المنزل مررنا بشارع مشهور بمطامير القمح ، أو بالأحرى كهوف خزنه وهي موجودة على جانبي الشارع وقد صممت هذه المطامير لتخزين القمح والناس يقولون أنه يظل مائة سنة من دون أن يفسد" (7).

(1) محمود ناجي ، تاريخ طرابلس الغرب ، ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى ، الجامعة الليبية ، كلية الآداب ، (بنغازي ، 1970 م) ، ص 58

(2) المرجع نفسه ، ص 82 ، القنصل جاغو ، المرجع السابق ، ص 334.

(3) بانزا أفلد ، طرابلس مطلع القرن العشرين ، ترجمة عماد الدين غانم ، مركز جهاد الليبيين ، (طرابلس ، 1988م) ، ص 153.

(4) محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 142 كذلك : محمد ناجي ، محمد نوري ، المرجع السابق ، ص 38.

(5) القنصل جاغو ، المرجع السابق ، ص 334 – 336.

(6) محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 144.

(7) ريتشارد توللي ، عشر سنوات في بلاط طرابلس ، ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة ، دارف المحدودة ، (لندن – 1984م) ، ص 128.

وتبلغ المساحة الكلية المخصصة لزراعة الحبوب حوالي 990 ألف هكتار مع 78 ألف هكتار أخرى مخصصة للزراعات العلفية للحيوانات (1).

إن هذه الإنتاجية الهائلة من الحبوب ليست بالشيء المستغرب ، إذا ما علمنا أن البلاد منذ القدم عرفت بأنها من المناطق الهامة في زراعة الحبوب خاصة القمح والشعير فقد كانت تدعى قديماً بأنها مخزن الإمبراطورية الرومانية للحبوب (2).

الخضراوات : وتعد من الأغذية الرئيسية التي يعتمد عليها الإنسان لما تحويه من مواد ذات قيمة غذائية عالية من أملاح وفيتامينات ومعادن ، لذلك لا تكاد تخلو قطعة أرض زراعية من هذه المحاصيل ، لما توفره لصاحب الأرض من دخل سريع ، نتيجة لسرعة إنتاجها، ونظراً لحاجتها الماسة للمياه، فقد كان يعتمد في ريها على الآبار أكثر من مياه الأمطار باعتبارها تحتاج إلى الري عدة مرات في الأسبوع.

وتعتبر البساتين المنتشرة حول طرابلس والزاوية والخمس ومصراته والجبل الأخضر ، وكذلك في الواحات ذات مردود كبير في إنتاج الخضراوات ، وتصل محاصيل بعضها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لسكان الإيالة ، وكانت معظم الأراضي المخصصة لزراعة الخضراوات تروى بشكل منتظم من الآبار والينابيع ، وتنتشر زراعتها بكثرة قرب مراكز التجمعات السكنية لحاجة الاستهلاك اليومي منها (3).

وأهم أنواع الخضراوات التي تزرع في الإيالة ، نجد الطماطم ، والبصل ، والكرنب والقرع بأنواعه، والملفوف والجزر والفجل والبطيخ الأحمر والأصفر ، إلى جانب الفلفل الأحمر الذي يزرع على نطاق واسع باعتباره مادة استهلاكية أساسية يستعملها السكان في طعامهم اليومي ، وتصدر كميات منه إلى تونس ، إضافة إلى البقوليات مثل العدس والفاصوليا والحلبة والابازلاء ، التي يتم إنتاجها من قبل أقلية من المزارعين (4).

الأشجار المثمرة : تتعدد أنواع الأشجار المثمرة بالإيالة ، وهي ذات أهمية بالغة في حياة السكان ومن أهمها أشجار النخيل والزيتون والعنب ، إلى جانب أشجار الحمضيات وغيرها.

النخيل : وتنتشر أشجار النخيل في الوديان والواحات ، حيث تمتلك النخلة مع جميع الفصائل النباتية الصحراوية خاصية الجذور العميقة التي تتوغل في الأرض حتى تصل إلى طبقة المياه الجوفية ، وتبدأ النخلة في عطائها منذ عامها الخامس ، وتنتج النخلة الواحدة ما يقرب من 80-100كجم، ولكل نوع اسم خاص به مثل الطابوني، البياضي والحموري وغيرها (5).

ويختلف فصل نضوج الرطب باختلاف أنواعه ،ويمكن تحديده من شهر يونيو إلى شهر سبتمبر، ويطرح التمر على الأرض معرضاً للشمس حتى يجف ثم يوضع في (مطامير) لادخاره للمستقبل ، ولا تقتصر زراعة النخيل على المناطق الصحراوية ، وإنما يتواجد وبكثرة في المناطق الساحلية مثل مصراته وزليتن وتاورغاء التي تعد من المناطق غزيرة الإنتاج (6).

- **الزيتون :** عرف الليبيون هذه الشجرة منذ أقدم العصور ، فقد كانت البلاد تحوى عشرات الملايين من هذه الأشجار ، فعلى سبيل المثال تنقل المصادر أن ليبيا كانت تؤدي ضريبة إلى روما من زيت الزيتون ، وأن أهل لبدة وحدهم كانوا يهدون سبتموس سفيروس إمبراطور روما كميات كبيرة من الزيت ، وأنه عندما مات الإمبراطور وزع هذا الزيت ، فكفى كل شخص في روما 5 سنوات (7).

واشتهرت بعض المناطق الساحلية، خاصة سهل الجفارة ومناطق مسلاته وزليتن والخمس بزراعة الزيتون ، وتشتهر مسلاته بجودة زيتونها، ومن بين المناطق التي اشتهرت بزراعة الزيتون منطقة غريان وترهونه

(1) القفصل جاغو ، المرجع السابق ، ص 341.

(2) محمد المبروك المهدي ، المرجع السابق ، ص 120.

(3) محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 147.

(4) القفصل جاغو ، المرجع السابق ، ص 336.

(5) فريدريك هورنمان ، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان عام 1797 م ، تعريب مصطفى جودة ، مكتبة الفرجاني ، (طرابلس ، 1986 م) ، ص 86 ، كذلك : عبد القادر جامي ، المصدر السابق ، ص 87.

(6) محمد بن محمد الفاسي الوزان ، وصف أفريقيا ، ترجمة محمد حجي ، محمد الأخضر ، ط(2) ، دار الغرب الإسلامي ، (بيروت ، 1983م) ، ج(2) ، ص 97 – 109.

(7) محمد ناجي ، محمد نوري ، المرجع السابق ، ص 19.

وبني وليد ، واشتهرت أنواع عديدة ذات إنتاجية جيدة اهتم الفلاحون ، بزراعتها أهمها الراسلي ، بوجرازي ، وجيبوجي (1).

- **الحمضيات والأشجار المثمرة الأخرى** : وتتركز زراعة أشجار الحمضيات في بساتين طرابلس والزواوية ، وكان بالإمكان مضاعفة الاهتمام بهذه الزراعة ، غير أن صعوبة المحافظة على محصولها مدة طويلة حدّ من انتشار هذه الأشجار في جميع المناطق الساحلية، وبما أن تصنيع الحمضيات غير معروف فإن معظم الإنتاج كان يصدر إلى مالطا وتونس (2).

وتذكر المس توللي : " أن المزارعين في طرابلس يهتمون كثيراً بزراعة أشجار البرتقال من حيث الري والاهتمام بالتربة ، وكانت الأشجار تلقم بحسب النوعية المختارة وهو من أجود الأنواع سواء من حيث الطعم أو المنظر "، وإضافة إلي الحمضيات هناك بعض الأشجار المثمرة الأخرى كالتفاح والمشمش والرمان ، وأنواع عديدة من البرقوق (3).

أما العنب فانتشرت زراعته في معظم الأراضي الساحلية وعلى المرتفعات ، خاصة في الخمس و الجفارة ، وتصلح جميع الأنحاء عموماً لإنباته ويُنتج منه حوالي 12 ألف طن (4).

- **التبغ** : ينجح بشكل جيد وخاصة النوع المستعمل للمضغ والتشيق، وزراعته لا تتطلب جهداً كبيراً ، وتجارته تحقق أرباحاً جيدة (5).

- **النباتات الطبيعية " الصحراوية "** : ونذكر منها الحلفاء، والجداري والخروع والروبيا ، إضافة إلى شجيرات استعملها السكان للوقود وغذاءً للماشية، وأورد الرحالة "جامي" قسماً منها مثل الطلح والأثل والرتم والجداري ، كما انتشرت على الجبل الأخضر أشجار السرو والصنوبر و الشماري والبطوم، ويُجمل الرحالة " الحشائشي " النباتات البرية التي شاهدها في الإيالة وهي الشيح والعرعار والزعر والأكليل والحنظل وغيرها (6).

بالإضافة إلي النباتات الطبيعية هناك أعشاب أخرى تُعرف " بالخضر الصبغية " فقبل استخدام الألوان والأصبغ الصناعية ، كانت جذور نبات الغاوي تزرع بشكل واسع ، وتُصدر كميات منه إلي مصر وينمو بحدائق طرابلس أيضاً نبات الحناء الذي يصدر إلي تونس والجزائر ومصر وتركيا (7).

وعلى الرغم من غزارة الإنتاج وتنوعه إلا أن عمليات جنيه ظلت بدائية من حيث الأدوات المستخدمة ؛ فمثلاً الزيتون أثرت بدائية جنيه سلباً على الإنتاج ، وكذلك النخيل والذي يعتمد الفلاح في جنيه على معدات تقليدية متمثلة في استخدام النطاق يلفه حول جسمه وجذع النخلة ، أما الحبوب وخاصة القمح والشعير فإن عملية زراعتها وحصدتها ودرسهما بطرق بسيطة تعتمد على الجهد العضلي للفلاح والحيوان مما يحد من التوسع في المساحات المزروعة (8).

الرعي وتربية الحيوانات : نشأ الاقتصاد الرعوي في الإيالة كما في أماكن أخرى من العالم كنوع من التكيف البشري مع البيئات الصحراوية ، فالمياه والمراعي تملكهما القبيلة بشكل جماعي والدفاع عنهما يأخذ طابعاً جماعياً، ونظراً لشحّة المياه فمن المنطقي أن تنتقل القبيلة من مكان إلي آخر بحثاً عن المراعي ومصادر المياه (9).

(1) محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 148-149 . كذلك : القنصل جاغو ، المرجع السابق ، ص 343.

(2) أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي ، المطبعة الفنية الحديثة ، (القاهرة ، 1971 م)، ص 205.

(3) ريتشارد توللي ، المصدر السابق ، ص 134.

(4) فرانثيسكو كورو ، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ، ترجمة خليفة التليسي، دار الفرجاني، (طرابلس، د.ت)، ص 113 . كذلك : محمد ناجي ومحمد نوري ، المرجع السابق ، ص 34.

(5) القنصل جاغو ، المرجع السابق ، ص 351 . كذلك : انتوني جوزيف كاكيا ، المرجع السابق ، ص 144.

(6) محمد عثمان الحشائشي ، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب ، تحقيق على المصراطي ، ط(1) ، دار لبنان، (بيروت، 1965م)، ص 206، كذلك : مايل لومس تود ، أسرار طرابلس، دار الفرجاني، (طرابلس، 1968م)، ص 97.

(7) القنصل جاغو ، المرجع السابق ، ص 346.

(8) مختار محمد مروان ، المرجع السابق ، ص 50.

(9) عبد اللطيف على حميده ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا : دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات و سياسة التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830 - 1932 م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط (1) ، (بيروت ، 1995 م) ، ص 36.

وقد مثل النشاط الرعوي أهمية كبرى باعتباره مكملاً ومتداخلاً مع الزراعة، فالأراضي الزراعية تُستعمل كمراعي لتربية مختلف الحيوانات، والتي اعتمد الفلاح على بعضها في الحرث واستخراج المياه من الآبار وتوفير الأسمدة، وتُعد تربية الحيوانات مجالاً من مجالات الاستثمار من خلال قيام بعض الأفراد بتأجير حيواناته للعمل في بعض العمليات الزراعية مقابل عائد نقدي، وقد اعتمدت على تربية الحيوانات بعض الصناعات الجلدية والمنسوجات الصوفية والبسط والبيوت المصنوعة من الشعر⁽¹⁾.

ومن أهم الحيوانات التي شكّلت عماد هذه الثروة نجد:-

الأغنام والماشية والماعز: وهي كثيرة العدد في الإيالة وفي منطقة برقة خصوصاً، وهي من النوع الجيد، وكانت سوق الماشية أكثر أهمية التي تقام في بنغازي، وكان لصادرات الإيالة من الحيوانات أهمية واضحة، ويعتبر الماعز المصدر الرئيس للألبان نظراً لكثرتها، أما الأبقار فتميزت بقلّة حليبها⁽²⁾.

ومن المعروف أن القائمين على تربية المواشي والأغنام ومنتجي الزبد الرئيسين هم قبائل الزنتان والجبل الغربي وسرت وورفلة وتُعد صادرات الماشية إلى مالطا أساساً لسد احتياجات تلك الجزيرة⁽³⁾.

الإبل: وتكثر تربيتها عند قبائل الزنتان والجبل وسرت وورفلة وأولاد أبي سيف وسوكنه، وتستخدم الإبل، خاصة الذكور منها في عمليات الحرث والنقل، بينما يُستفاد من الإناث في أغراض الإنتاج، وتعتمد الإبل في طعامها على الشعير وأحياناً التمر مع التبن وبالقرب من المدن تتغذى على العلف الأخضر⁽⁴⁾.

الخيل: وهي من النوع البربري وتتميز بصغر حجمها، وتعلف بالشعير والحشائش الخضراء وعددها ما يقرب من 100,000 تقريباً، أكثرها في المنطقة الشرقية، وفي ترهونه وورشفان وورفلة⁽⁵⁾.

لقد كان لتربية الحيوانات أهمية كبرى للأهالي فقد كانت توفر لهم كثيراً من المنتجات مثل الألبان والأصواف والأوبار والجلود، وتأتي مادتي الأصواف والجلود في مقدمة المواد التي يتم الاستفادة منها والتركيز عليها. ويعتمد إنتاج الصوف في الإيالة على سقوط الأمطار، ففي السنوات قليلة المطر يقوم المزارع ببيع أغنامه مقابل أي شيء آخر، خوفاً عليها من التعرض للمجاعة بسبب نقص المراعي، ففي هذه السنوات لا تكفي الأصواف إلا الاستهلاك المحلي، أما في المواسم الجيدة فيتم تصدير بعضها خاصة إلى فرنسا وإيطاليا⁽⁶⁾.

لقد شهدت الزراعة خلال العهد القرمانلي فترات من التذبذب، فأحياناً نجدها متطورة من حيث الإنتاج وفترات أخرى نجدها تعاني من الإهمال الشديد وذلك وفقاً لظروف الإيالة الداخلية والخارجية وقد أهمل يوسف باشا في أواخر فترات حكمه الزراعة والنشاط الاقتصادي عامةً، فلم يعمل كثيراً لاستثمار موارد الإيالة أو يحاول أن يكتشف مصادر جديدة للإيراد لذلك اضطر إلى زيادة الضغط على الأهالي لمواجهة الاحتياجات، والالتجاء إلى إجراءات أفقدته ما كان له من شعبية في الماضي، فأهمل الزراعة التي كانت تنتج في السنوات الخصبة ما يلزم للاستهلاك المحلي كما لم يعتن بتتمة الثروة الحيوانية، التي كان من الممكن أن تقدم له عدداً كبيراً من رؤوس الماشية للتصدير مما يوفر له دخلاً هاماً للإيالة⁽⁷⁾.

الصناعات:

الصناعة لا تختلف كثيراً عن الزراعة من حيث الأهمية لأي اقتصاد في العالم، ويقاس تقدم الشعوب والأمم بتقدمها في المجال الاقتصادي، والصناعة تُعتبر إحدى أعمدة الاقتصاد الرئيسة، وشهدت الإيالة خلال العهد القرمانلي نشاطاً صناعياً متواضعاً نظراً لقلّة الإمكانيات الحديثة، لذلك ظل الاعتماد على الآلات البدائية التي لم تعمل السلطات على تطويرها بالقدر الكافي⁸. وتُعد صناعة النسيج من أهم الصناعات في

(1) عبد اللطيف البرغوثي، تاريخ ليبيا الإسلامي حتى بداية العصر العثماني، منشورات الجامعة الليبية، دار صادر، (بيروت 1393 هـ)، ص 285.

(2) أنتوني جوزيف كاكيا، المرجع السابق، ص 102.

(3) القنصل جاغو، المرجع السابق، ص 348.

(4) محمد ناجي ومحمد نوري، المرجع السابق، ص 42.

(5) المرجع والصفحة نفسها.

(6) أنتوني جوزيف كاكيا، المرجع السابق، ص 105.

(7) رودولفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 201.

⁸ Ogrban, F. M. M. (2025). The Economic Role of Women in Handicrafts within Maghrebi Cities during the Marinid Era: A Reading of Hisbah Records. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 796-

الإيالة بالإضافة إلى بعض الصناعات الأخرى كصناعة الحُصر والبُسط والكليم والمرقوم والأحذية والدباغة، إلى جانب الصناعات المعدنية و صناعة الفخار و طحن الغلال وكل هذه الصناعات كانت تقوم على العمل اليدوي بصورة مطلقة. واشتهرت هذه الصناعات في مناطق دون غيرها، فعلى سبيل المثال اشتهرت مصراته بصناعة البُسط والكليم المرقوم، وتاورغاء وزليتین وتاجورا بصناعة الحُصر وغريان بصناعة الفخار والجبل الغربي عامة بصناعة الجرود، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يكمن في توافر المواد الخام المحلية التي يُعتمد عليها في الصناعات بالمنطقة وفيما يلي أهم الصناعات التي كانت منتشرة في الإيالة.

أولاً / صناعة الغزل والنسيج : نظراً لوجود أعداد كبيرة من الأغنام والماعز والإبل، والتي تُعد مصدراً هاماً للخامات التي اعتمدت عليها بعض الصناعات تكفي معظمها للاستهلاك المحلي، ويتم جمع الأصواف في موسم جزّ الأغنام، وتتم عملية تنظيفها بواسطة النسوة في البيوت ثم تتم عملية غزلها ونسجها على آلة تعرف بـ (المسدة) حيث تُخصصت النسوة وبمهارة فائقة في صناعة الفرش والألبسة الصوفية والجرود الرجالية. وإلى جانب المسدة هناك الأنوال الأفقية والعمودية والتي تُدار باليد والرجل، والمستعملة لحياكة السجاد والعباءات الصوفية الثقيلة، وانتشر هذان النوعان في كل من طرابلس ومصراته وبنغازي وكانت تستعمل لحياكة القطن والصوف والحريير (1).

ويمكن تقسيم صناعة الغزل والنسيج إلى نوعين :

- **الصناعات الصوفية :** وتشمل صناعة الجرود، وهي من أهم المنسوجات والملبوسات الصوفية، واشتهرت بها منطقة الجبل الغربي خاصة نالوت، وتُصنع من الصوف المغزول محلياً، أما العباءة وهي من النوع الثقيل فتُصنع بواسطة الأنوال العمودية، وقد اشتهرت مصراته بهذا النوع وتُباع أعلى من الجرد ويُستعمل في صناعاتها الغزل اليدوي الخشن (2).

وتُتميزت طرابلس بصناعة البطاطين، وتُصنع من الصوف المحوك، المغزول محلياً وتُخطط عادةً بخُطوط عريضة زاهية الألوان (3).

ولمصراته شهرة كبيرة في إنتاج السجاد الذي تعدت شهرته الإيالة وهو من الصوف الصافي ذي الظلال اللونية الطبيعية، وكانت تتم حياكته بالأيدي ويتم تزيينه بأشكال هندسية مع رسوم لمساجد وغزلان، إلى جانب صناعات أخرى اعتمدت على الصوف والوبر والشعر كخامات أساسية لصناعة الكليم المرقوم، ووجدت صناعات أخرى اعتمدت على ذات الخامات مثل صناعة الحمول والبيوت والغرائر (4).

- **صناعة المنسوجات الحريرية :** وتركزت هذه الصناعة في مركز الإيالة معتمدة على ما يستورد من خيوط حريرية من أوروبا؛ خاصة نابولي (5)، لصنع الأردية النسائية والتي تُصنع على آلة تُعرف بالنول (6).

وصناعة الحرير في طرابلس هي أشبه بصناعة منزلية، وأدواتها بسيطة وبدائية مصنوعة من الخشب وتدار باليد، وكانت الأردية تحاك على يد حرفيين مهرة وتحاك بخيوط من ذهب أو فضة، وتُصنف أنواع الأردية حسب الألوان والمناسبات، إضافة إلى الحزام الذي يُصنع من الحرير المغزول في طرابلس (7).

ثانياً / صناعة الحُصر : تعد هذه الصناعة ذات أهمية في الإيالة، إذ إمتنها عدد من السكان وخاصة في المناطق التي توفرت فيها المواد الخام، وهي عبارة عن نبات السمار الذي ينمو في المناطق السبخية،

808; See also: Masoud, H. A. R. (2025). The Intellectual Contribution of Women during the Hafsid Dynasty. Comprehensive Journal, 224-230.

(1) محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص 168.

(2) أنتوني جوزيف كاكيا، المرجع السابق، ص 108.

(3) محمد ناجي ومحمد نوري، المرجع السابق، ص 48. كذلك: بروشين. ن. أ. المرجع السابق، ص 155.

(4) أنتوني جوزيف كاكيا، المرجع السابق، ص 111.

(5) Salem, M. A. S. (2026). The Foreign Trade Relations of the Regency of Tripoli with the Italian City-States during the Karamanli Era (1711–1835 AD). Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 922-937.

(6) أنتوني جوزيف كاكيا، ص 148.

(7) محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص 168.

وكذلك نبات القصب الذي ينمو في بعض المياه الراكدة، و الحُصُر نوعان أحدهما يربط بالقُنب، و الآخر يربط بحبال الحلفا (1).

ومن المناطق التي اشتهرت بهذه الصناعة تاجورا وزليتن ومصراته و تاورغاء ، حيث تنسج الحصر على نول أرضي ، وقد اكتسبت هذه الصناعة بفضل خبرة محترفيها وسرعة إنتاجهم شهرة واسعة ، فباستطاعة عائلة مكونة من خمسة أفراد أن تنجز متوسط مائة قطعة في الشهر (2).

إن الإنتاج من هذه الصناعة مرغوب محلياً و دولياً ، بجودته و لحاجة السكان إليه، لأنها تعد قطعة الأثاث التي لا يخلو منها بيت فهي تستغل لفرش أرضية البيوت و المساجد .

ثالثاً / دبغ الجلود : تعتمد هذه الصناعة على جلود الحيوانات التي تُجمع و تُدبغ على يد مختصين باستعمال بعض الخامات المحلية ، مثل قشور الرمان و الشعال و الروبيا وغيرها من الخامات المتوفرة محلياً ، و أغلب الجلود المدبوغة تستغل محلياً ، حيث قامت عليها الصناعات الجلدية (3).

رابعاً / الصناعات الجلدية : اشتهرت بها الإيالة ، و انتشرت المدابغ و معامل تصنيع الجلود في مختلف المدن ، و احترف هذه الصنعة العديد من الصناع ، معتمدين على ما يدبغه الدباغون من جلود ، و كان هؤلاء يصنعون الأحذية و الحقائب و السروج وغيرها (4).

وبالإضافة إلى صناعة البُلبُع هناك صناعة السبايط و قد احترفها عدد من الصناع ومنها النسائية و الرجالية ، أما صناعة السروج فكانت تتم من الجلود السمكية، و يوجد بالإيالة عدد من الأماكن المخصصة لصناعة وبيع السروج و خاصة في المدن الكبيرة (5).

خامساً / صناعة الفخار : اشتهرت منطقة الجبل الغربي بهذه الصناعة، خاصة غريان لوفرة المواد الخام ، و أهم المصنوعات الفخارية الجرار و أواني الطهو المختلفة التي يستعملها عامة الناس، وهي من السلع الرائجة تجارياً ، ولهذا نجد أن معظم الأسواق الشعبية تخصص أماكن خاصة لإنتاج وبيع هذه الصنعة تعرف برحبة (القلال) ، و يُعد فخار وادي المجينين و فخار غريان من أجود الأصناف المستعملة في هذه الصناعة (6).

سادساً / صناعة الصابون : نظراً لتوفر المادة الخام لصناعته ، فقد تم إنشاء بعض المعامل لهذه الصناعة في مختلف المناطق ، و قد احترف هذه الصناعة كثير من الصناع ، و كان في طرابلس خلال حكم يوسف باشا أربعة مصانع تُنتج سنوياً حوالي 180 طناً (7).

سابعاً / طحن الغلال و صناعة الخبز : يوجد في الإيالة العديد من المطاحن لطحن الغلال باعتبارها مادة أساسية لغذاء السكان ، و تُدار هذه المطاحن بواسطة الجمال و تلحق بالطواحين أحياناً أفران للخبز (8). و انتشرت صناعة الخبز انتشاراً ملحوظاً، حتى اكتسبت بعض المخازن شهرة كبيرة حيث أصبحت معلماً من معالم طرابلس فأصبحت أحيائها تعرف بتلك المخازن مثل كوشة الصفار و كوشة لاغ (9). و قد اهتمت السلطة بمتابعة هذه الصناعة من حيث الوزن و النوع و النظافة و استمرارية تواجدها بالأسواق ، و كُلف شيخ البلاد و أمين الخبازين بمتابعة ذلك (10).

ثامناً / صناعة الجير : وهي من الصناعات الهامة في الإيالة باعتباره مادة أساسية للبناء ، و قد احترف عدد من الأهالي هذه الصنعة و قاموا ببناء أكواش لصناعة الجير ، و كانت هذه الأكواش تُسبب بعض الأضرار للمساكن و المزروعات القريبة منها بسبب الغبار المتطاير من هذه المادة ، و تذكر إحدى الدعاوي المرفوعة

(1) محمد ناجي ، محمد نوري ، المرجع السابق ، ص 52.

(2) عقيل محمد البربار ، العمال و نظام تقسيم العمل، المجلة التاريخية المغربية، ع 69-70، لسنة 1973م ، ص 43.

(3) المرجع نفسه ، ص 171.

(4) محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 171.

(5) د . م . ت . ط . س . رقم (1)، ص 135 - د -

(6) محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 173.

(7) محمد ناجي و محمد نوري ، المرجع السابق ، ص 49.

(8) محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 176.

(9) د . م . ت . ط . س . رقم (2) ، المصدر السابق ، ص 23 - أ -

(10) محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 178.

أمام محكمة طرابلس الشرعية أنه " في سنة 1221هـ - 1806م طالب المدعو إبراهيم شلابي الناظر على بيت المال عبد الله بن أحمد البلعزي الجبّار بالتعويض لما لحق به وبمزرعته من أضرار " (1).

تاسعاً / الصناعات المعدنية : أ- صناعة طرق الحديد والنحاس : واحترفها العديد من الحرفيين واختص كل واحد في مجال معين فنجد الحداد والقزدار، واختص الأول بالصناعات الحديدية كصناعة الشبايك وتوفير ما يحتاجه السوق من مواد حديدية كالأشياخ والقضبان المصنعة وكان لمحترفي هذه الصنعة سوقاً خاصاً بهم (2).

بينما اختص القزدار بصناعة الأواني النحاسية كأدوات الطبخ، وأدوات غسل الملابس وقد عُرف القزدار بهذا الاسم (نسبة إلى معدن القصدير)، الذي كانوا يبيضون به الأواني النحاسية (3).

ب- صناعة المعادن الثمينة : احترف هذه الصناعة في الغالب اليهود ؛ ويرى الباحث السبب في ذلك أن هذه الصناعة تحتاج إلى رأس مال كبير واليهود قادرين عليه من خلال تعاملهم بالربى ومن خلال علاقاتهم بالدول والمؤسسات الأجنبية (4).

وكانت هذه الصناعة حائزة على الإعجاب، وكان قسم من هذه المنتجات يصدر إلى تونس ومصر وكان الشارع اليهودي في طرابلس يقوم على الصناعات الفضية والذهبية، وكانت كميات الفضة التي تحتاج للصناعة تستورد من فرنسا، كما كانت تحضر بصهر الفضة القديمة وكانت الحلي الفضية والذهبية تشكل القسم الأكبر من المهر والجهاز عند العرب واليهود (5).

إن كافة ما يصنعه الصّاع من حلي، لا بد أن يُعرض على أمين الصّاعة لمراقبته من حيث جودة الصّنع والعيار ، ويضع ختمه على ذلك ثم يمنح ورقة تُفيد الوزن والعيار (6).

كما يوجد في الإيالة العديد من الحرف التي يمارسها السكان، ولمزيد من التنظيم لهذه الحرف وأصحابها ، حرصت السلطة الحاكمة على إدراج أصحاب هذه الحرف في تنظيمات دقيقة ، فجعلت لأصحاب كل حرفة مكاناً خاصاً يجتمعون فيه لممارسة حرفهم وبيع إنتاجهم وذلك لكي تسهل مراقبتهم والسيطرة عليهم وسهولة جمع الجباية منهم .ومن بين الحرف نجد الخضّارين وهم باعة الخضّر والفاكهة ولهم سوق خاص يُعرف بسوق الخضّارة ، وهناك أيضاً العطّارون وهم باعة الأعشاب مثل الجنّاء والعنبر والكحل والبخور و القُرْنُقُل (7).

بالإضافة إلى البقالين والدبّاعين و البلاغية الذين اختصوا بصناعة نوعاً واحداً من الأحذية تُعرف بـ (البُلغة) إلى جانب السبابطية والسراجة وهم صنّاع السروج ، والقزدارة والحداة و الصّاع الذين اختصوا بصياغة جميع أنواع الحلي ، وهناك أيضاً الدالون وهم الذين يُدفع إليهم بالبضائع ليُنَادوا عليها وبيِعُونَهَا ، إلى جانب الكيّالين الذين يقومون بكَيْل الحبوب في الأسواق العامة ، وهناك أيضاً الصبّاعون والنحّاتون والقلالي وهو صنّاع الأواني الفخارية ، إلى جانب بعض الحرف الأخرى كالرّعاة والجزارين و النجارين وغيرها الكثير، وكان لكل حرفة سوقاً خاصاً يُعرف باسم الحرفة التي تُمارس فيه (8).

الخاتمة:

■ لاحظت الدراسة ، أن نشاط الإيالة كان بارزاً في التجارة الداخلية ، بفضل التواصل المستمر بين المدن الساحلية والواحات ، فكان تجار المدن الساحلية يبيعون بضائعهم المستوردة من الخارج ، ومنتجاتهم المحلية في الداخل ، كما ساهم تجار الواحات في جلب بعض المنتجات الإفريقية النادرة ، بواسطة

(1) س. م . ش . ط ، السجل رقم (2) ، المصدر السابق ، ص 23 - أ . -

(2) المصدر نفسه ، س رقم (12) ، ص 23 - أ . -

(3) محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 181 .

4 Ahmed, S. J. I. (2025). Kairouan as a Civilizational Center: A Study in Urban Development Between the 2nd and 4th Centuries AH/8th and 10th Centuries CE. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 418-427.

(5) محمد ناجي ومحمد نوري ، المرجع السابق ، ص 49 كذلك: مروان ، محمد ، المرجع السابق ، ص 181 - 182 .

(6) المرجع نفسه ، ص 181 .

(7) س . م . ش . ط ، السجل رقم (4) ، المصدر السابق ، ص 60 - أ . -

(8) محمد عمر مروان ، المرجع السابق ، ص 185 - 190 .

تجارة القوافل التي كانوا يقومون بها إلى مناطق السودان الغربي ، وعند حضور تجار الساحل يقومون بشرائها ويتم تصديرها عن طريقهم إلى الخارج ، وكانت معظم البضائع في الداخل يتم تصريفها وتسويقها عن طريق نظام المقايضة ، فلم تكن العملات تستخدم على نطاق واسع.

■ أظهرت الدراسة أنه على الرغم من سيطرة السلطة على النشاط التجاري ، إلا أن ذلك لم يمنع ظهور عدد من الأهلالي الأثرياء خاصة المشتغلين في الموانئ ، وإن كان عددهم قد ظل بسيطاً ، ولم يتمكنوا من مواصلة الربح وبالتالي من التمتع بامتيازات الطبقة الوسطى المتاجرة ، بل انتهى بهم الحال إلى التدهور ، وأصبح بذلك أبناء البلاد يمثلون طبقة شعبية كبيرة خاضعة لحكام يمكن اعتبارهم من الطبقة الإقطاعية.

■ بينت الدراسة أن الإهمال التي عانت منه المصادر الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة ، أثر سلباً على خزانة الإيالة ، كما أن حالة البذخ التي كان يعيشها الحكام وحاجتهم المستمرة للأموال خاصة في السنوات الأخيرة من حكم هذه الأسرة ، دفعهم إلى فرض المزيد من الضرائب الباهظة على الأهالي ، في حين كان بإمكان هؤلاء الحكام أن يجدوا في خيرات الإيالة ما يسد النقص في تغطية مصروفاتهم ، لو كانت هناك سياسة حكيمة وطموحة لتنمية موارد الإيالة كتنشيط الزراعة والاهتمام بالأرض والثروة الحيوانية وفي ذلك ما يغني عن الديون الأجنبية ، غير أن الذي حدث إهمال شديد للزراعة والثروة الحيوانية واطمحت التجارة البحرية ، وأصبحت التجارة الخارجية في حكم العدم ، واضطر يوسف باشا لإصدار عدد من العملات في فترات متلاحقة كما قام بعمليات غش للعملة ما أدى إلى رفض الأهالي للتعامل بها ، وعلى كل حال فلم يحتط الباشا فيحاول التقليل من مصروفاته ، واستمر أهل بيته وحاشيته في حياة البذخ والإسراف.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع و المصادر

اولاً: المراجع العربية والمعربة

- [1] أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1971م .
- [2] أرفين فون باري، رحلة إلى غات وبلاد الأبيير، ترجمة عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1995م .
- [3] أنتوني جوزيف كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني 1835-1911م، ط1، دار الفرجاني، طرابلس، 1975م .
- [4] بانزا اقلد، طرابلس مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1988م .
- [5] جيمس ريتشارد سون، ترحال في الصحراء، ترجمة الهادي أبو لقمة، ط1، جامعة قاريونس، بنغازي، 1993م .
- [6] الدستور، ترجمة نعمة الله نوفل الخوري، ج1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1885م .
- [7] ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس، ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة، دارف المحدودة، لندن، 1984م .
- [8] عبد اللطيف البرغوثي، تاريخ ليبيا الإسلامي حتى بداية العصر العثماني، منشورات الجامعة الليبية، دار صادر، بيروت، 1393هـ .
- [9] عبد اللطيف علي حميده، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830 - 1932م، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1995م .
- [10] عبد القادر جامي، من طرابلس إلى الصحراء الكبرى، ترجمة محمد الأسطى، ط1، دار المصراطي للطباعة، طرابلس، 1974م .
- [11] علي همت أفسكي، أبو الفتح السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية وصيانة العدالة، ترجمة محمد حسان عزيز، القاهرة، 1953م .
- [12] فرانسيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة التليسي، دار الفرجاني، طرابلس .
- [13] فريدريك هورنمان، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان عام 1797م، تعريب مصطفى جودة، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1986م .
- [14] غيرهارد رولفس، رحلة عبر إفريقيا 1865-1867م، ترجمة عماد الدين غانم، ط1، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1996م .
- [15] مابل لومس تود، أسرار طرابلس، دار الفرجاني، طرابلس، 1968م .

- [16] محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى، الجامعة الليبية، بنغازي، 1970م .
- [17] محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي، بنغازي .
- [18] محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس .
- [19] محمد بن محمد الفاسي الوزان، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م .
- [20] محمد عثمان الحشانسي، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، تحقيق علي المصراطي، ط1، دار لبنان، بيروت، 1965م .
- [21] محمد ناجي ومحمد نوري، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، مكتبة الفكر، طرابلس، 1973م .
- [22] هنري بنشي وفريدريك بنشي، الأخوان بنشي والساحل الليبي 1821-1822م، ترجمة الهادي أبو لقمة، ط1، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م .
- ثانياً: الرسائل العلمية (غير المنشورة)**
- [23] سلامة مخلوف، الإصلاحات العثمانية وأثرها في ولاية طرابلس 1839-1911م، رسالة ماجستير، جامعة السابع من أبريل، 1997م .
- [24] مختار محمد الأمير، ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس خلال العهد العثماني الثاني 1815-1911م، رسالة ماجستير، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 2003م .
- [25] محمد عمر مروان، سجلات محكمة طرابلس الشرعية (1760-1854م) دراسة في مصدر تاريخي، رسالة ماجستير، جامعة الفاتح، طرابلس، 1997م .
- ثالثاً: الدوريات والمقالات العلمية**
- [26] أ. الفارس تستا، "عرض إحصائي عن ولاية طرابلس"، ترجمة حامد أوحيدة، مجلة الشهيد، العدد (9)، أكتوبر 1988م .
- [27] عقيل محمد البربار، "العمال ونظام تقسيم العمل"، المجلة التاريخية المغربية، العدد (69-70)، 1973م .
- [28] عبد المالك خلف التميمي، "ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار الغربي"، المجلة التاريخية المغربية، العدد (29-30)، تونس، يوليو 1983م .
- [29] القنصل جاغو، "تقرير عن أحوال الزراعة والبيستنة والموارد الطبيعية لولاية طرابلس 1900م"، ترجمة نادية كاجيجي، مجلة الشهيد، العدد (7، 8)، أكتوبر 1986-1987م .
- [30] K. Mclahlans، "ملكية الأرض والتغير الاقتصادي في منطقة طرابلس"، مجلة كلية الآداب، العدد (2)، بنغازي، 1996م .
- رابعاً: المقالات العلمية الإنجليزية**
- [31] Ahmed, S. J. I. (2025). Kairouan as a civilizational center: A study in urban development between the 2nd and 4th centuries AH/8th and 10th centuries CE. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 418-427.
- [32] Ahmed, S. J. I. (2025). Trade relations between the Almoravid State and the kingdoms of Western Sudan (448-541 AH / 1056-1147 CE). *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 1(2), 158-170. <https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/25>
- [33] Ghomid, E. E. A. (2025). Reconstructing the historical methodology in reading texts: An applied study. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 76-87.
- [34] Humidan, F. M. A. S. (2025). The traveler as a media tool in the Ottoman era (1500 AD–1800 AD): A historical reading on the transmission of knowledge and the construction of image in Islamic history. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 57-66.
- [35] Khalifa, R. M. (2026). The slave trade in Africa: Historical dimensions, geographical discoveries, and international abolition efforts. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 873-885.
- [36] Mahrah, H. A. O. A. (2026). Character formation in light of religious influences: A comparative descriptive-analytical study between Ibn Khaldun's theory of Umran and Arab society in the digital age. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 418-438.

- [37] Masoud, H. A. R. (2025). The intellectual contribution of women during the Hafsid dynasty (625 AH-981 AH) (1227-1574 AD): A study of scientific and cultural presence. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 224-230.
- [38] Ogrban, F. M. M. (2025). The economic role of women in handicrafts within Maghrebi cities during the Marinid era: A reading of Hisbah records. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 796-808.
- [39] Ogrban, F. M. M. (2025). The impact of trade routes on shaping hybrid identity and social cohesion in West Africa (11th-14th centuries AD). *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 1(2), 98-106. <https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/17>
- [40] Salem, M. A. S. (2026). European plans for the subjugation of the Tripolitanian navy (1815–1832 AD). *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 2(1), 297-309. <https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/58>
- [41] Salem, M. A. S. (2026). The foreign trade relations of the Regency of Tripoli with the Italian city-states during the Karamanli era (1711–1835 AD). *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 922-937. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.168>

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.